نسخة موجزة
بيان فريق التحليل الافتراضي لما قبل الانتخابات بشأن الانتخابات المحلية في ليبيا لعام 2020 والانتخابات الوطنية المقررة

مقدمة

جمع المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) مجموعة من الخبراء لتشكيل فريق تحليل افتراضي قبل الانتخابات (V-PEAT) في الفترة من 19 إلى 29 أكتوبر 2020 ، لدراسة ظروف الانتخابات في ليبيا. وكان الهدف إظهار اهتمام المجتمع الدولي بالتحول الديمقراطي المستمر في ليبيا؛ وتقييم البيئة السياسية السائدة والاستعدادات للانتخابات المحلية الجارية والانتخابات البرلمانية المستقبلية المحتملة والانتخابات الرئاسية و / أو الاستفتاء الدستوري ؛ وتحديد المجالات التي يمكن فيها التغيير لتحسين نزاهة الانتخابات.

ويدرك وفد المعهد الديمقراطي الوطني أن الانتخابات يمكن أن تكون خطوة نحو المستقبل الديمقراطي لليبيا ، ولكن لا يجب أن يُنظر إليها على أنها دواء سحري أو الوجهة الوحيدة للحوار السياسي . ولكي تكون الانتخابات ذات مغزى قدر الإمكان ، يجب تزويد المواطنين الليبيين برؤى بديلة واضحة للمستقبل السياسي ، مع التركيز على استعادة السيطرة على سيادة ليبيا وإنهاء التدخل الأجنبي السام.

من المهم أن نتحصل على إطار للانتخابات الوطنية والاستعدادات بشكل صحيح ، حيث أن المخاطر كبيرة: فعقد منافسة انتخابية وطنية كبرى قبل تحقيق توافق في الآراء حول ما يصوت الليبيون من أجله بالضبط قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والصراع ؛ ومع ذلك ، فإن الوضع الراهن المطول دون انتخابات ، في انتظار الاتفاق على مثل هذا الإجماع ، يمكن أن يؤدي إلى انهيار في تقديم الخدمات ، ونفوذ مهيمن من قبل الميليشيات ، وانقسام فعلي للبلد بسبب الوجود المتزايد للقوات العسكرية الأجنبية .

الآراء الواردة في هذا البيان هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)أو حكومة الولايات المتحدة .هذه نسخة مكثفة من بيان فريق التحليل الافتراضي لما قبل الانتخابات .V-PEAT

ملخص الملاحظات:

السياق السياسي

وبعد وقف الأعمال العدائية والتوقيع على وقف رسمي لإطلاق النار في أكتوبر ، ازدادت وتيرة التطورات السياسية في ليبيا .في أوائل نوفمبر 2020 ، أصدر منتدى الحوار السياسي الليبي (LPDF) ، الذي عقدته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ، خارطة طريق للانتقال السياسي ، بما في ذلك إطار عمل حكومة وحدة وطنية، وتدعو إلى إجراء انتخابات وطنية رئاسية وبرلمانية .في 24 ديسمبر 2021. في ظل هذه الخلفية السياسية الأوسع ، تخطط اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية (CCMCE) لإجراء انتخابات محلية في طرابلس وغرب ليبيا في ديسمبر 2020 ويناير 2021، وفي بلديات اخرى طوال عام 2021.

الأمن

إن مجموعات الميليشيات والجهات الفاعلة غير الحكومية والحكومات الأجنبية التي تستمر في انتهاك حظر الأسلحة جميعها لديها القدرة على تهديد نجاح أحداث الانتخابات المحلية والوطنية . يشعر الليبيون بالقلق بشأن أمن الانتخابات ، التي شابتها أعمال عنف في الماضي وفي بعض الانتخابات البلدية الأخيرة. فبدون خطة واضحة وذات مصداقية لأمن الانتخابات ، يمكن أن تتوقع ليبيا أن تشهد إقبالًا منخفضًا للناخبين ، وإلغاءات غير متوقعة للانتخابات ، وتحفظًا من قبل المواطنين للمشاركة كمرشحين أو في أدوار أخرى

الإطار الانتخابي والقانوني
في حين أن هناك آراء متباينة حول ما إذا كان ينبغي إجراء استفتاء دستوري (واعتماد دستور جديد) قبل الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية ، إلا أن هناك إجماعًا على الحاجة إلى إطار قانوني للانتخابات الوطنية . وهناك أمل - خففته شكوك كبيرة - بين الليبيين في أن ينجح منتدى الحوار السياسي الليبي (LPDF) أو يحفز السلطة التشريعية على إنشاء أساس متفق عليه يسمح بإجراء انتخابات وطنية .بالإضافة إلى ذلك ، انتهت صلاحية قوانين الانتخابات والمبادئ التوجيهية للانتخابات الوطنية السابقة، وهي بحاجة إلى المراجعة أو الاستبدال.

وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية ، أعرب عدد من النشطاء السياسيين والمدنيين عن مخاوفهم بشأن الإطار الانتخابي ، ولا سيما تصويت كتلة القائمة المستقلة ، والذي يؤدي غالبًا إلى استبعاد المرشحين الذين يتم انتخابهم لحصة المقاعد المستقلة عن القائمة الفائزة .علاوة على ذلك ، فإن طبيعة النظام تسمح لعدد كبير من القوائم بالتنافس ، مما يسمح بانتخاب قائمة فائزة بعد الحصول على نسبة صغيرة فقط من الأصوات.

إدارة الانتخابات
تشترك المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (HNEC) واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية (CCMCE) ، المسؤولة عن الانتخابات الوطنية والمحلية ، على التوالي ، في علاقة تعاونية متزايدة. في 30 نوفمبر / تشرين الثاني ، خصصت حكومة الوفاق الوطني 50 مليون دينار ليبي للانتخابات الوطنية ، وهى ما لا يمثل لاستفتاءً دستوريًا محتملاً وقد لا تكون كافية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية . وتعد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إحدى المؤسسات الليبية الأكثر ثقة وتظل مستعدة جيدًا للاستجابة للانتخابات الوطنية المخطط لها ، شريطة أن تحصل على المهلة اللازمة في الوقت المحدد والدعم المالي.

وقد أجرت اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية 33 انتخابات بلدية في الغرب والجنوب منذ عام 2018 لاستبدال المجالس بولايات منتهية الصلاحية. .على الرغم من إدارة هذه الانتخابات بشكل جيد ، إلا أن هناك عدم القدرة على التنبؤ بالجداول الانتخابية وانعدام الشفافية في عمليات صنع القرار في اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية ، مع عدم وجود مهلة في الكثير من الأحيان في الإعلانات من أجل الامتثال بالأنظمة بشكل مرض. بالإضافة إلى ذلك ، لم تتمكن اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية من توحيد لجانها الفرعية في الشرق وإدارة الانتخابات البلدية في المنطقة الشرقية ، كما أن سجل الناخبين في اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية يستبعد العديد من الأفراد ، لأنه يعتمد على السجل المدني ، والذي نادرًا ما يتم تحديثه.

إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة, والفئات الاجتماعية (فئات الجنس) والأقليات العرقية
لا وجود لإمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع دائمًا للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أنهم يعتمدون على البنية التحتية الموجودة ، مثل المدارس والمباني البلدية. و بالإضافة إلى ذلك ، لا يتم دائمًا اتباع اللوائح الخاصة بمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة . لا يُنظر إلى حصة المقاعد المخصصة للمحاربين المعوقين على أنها تمثيلية لمجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة الأوسع ، وتحد المعايير الخاصة بالمحاربين المعوقين من مشاركة معظم النساء ذوات الإعاقة.

ولا يتم تمثيل المرأة بشكل كامل سواء كمرشحة وناخبة .تعمل منظمات المجتمع المدني (CSOs) على حملات للدعوة إلى مشاركة سياسية أكبر للمرأة في ليبيا ، بما في حملات تدعو إلى تخصيص 30 في المائة من حصص تمثيل المرأة على جميع مستويات الحكومة. وقد اكتسبت هذه الحملات بعض التأييد في الحوارات الأوسع نطاقا، بما في ذلك منتدى الحوار السياسي الليبي.

وغالباً ما يتم تهميش مجموعات الأقليات العرقية، التي تضم الأقليات الأمازيغية، والتبو والطوارق، في العمليات الانتخابية، حيث نادراً ما تكون مواد التصويت متاحة بلغات الأقليات ، وقد طغت الاغلبية على ممثلي الأقليات أو تم تجاوزهم في التصويت أو اختيارهم . وقد أعرب أعضاء المجتمع المحلي عن رغبتهم في أن يتم تضمينهم في أي حوار حول المستقبل السياسي لليبيا والحاجة إلى حصص ذات مغزى لسكان الأقليات العرقية في الانتخابات والهيئات الحاكمة المستقبلية لضمان التمثيل.

مراقبة انتخابات المواطنين
نشرت منظمات المجتمع المدني وفد من المراقبين في ليبيا منذ عام 2012 ، وتركز الآن على تطوير القدرة على المشاركة في المراقبة طويلة المدى لبيئة ما قبل الانتخابات وما بعدها . ووجد الوفد أن منظمات المجتمع المدني تشترك في علاقة قوية

مع اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية ، وجهود المراقبة التي تبذلها قد لاقت ترحيب من قبل السلطات الانتخابية الليبية ، بما في ذلك المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

توعية الناخبين واقبال الناخبين
وتساهم عدة عوامل في انخفاض نسبة الناخبين في الانتخابات البلدية ، التي تبلغ في المتوسط 37 في المائة ، وفقًا للجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية . هناك وقت قصير بين الإعلانات الانتخابية وأيام الانتخابات ، والوعي منخفض حول كيفية التسجيل للتصويت والغرض من انتخاب المجالس البلدية.

المرشحون والأحزاب السياسية
وقد أدى الحظر الكامل للأحزاب السياسية في ظل حكم معمر القذافي إلى الافتقار إلى الخبرة في تشكيل وتعبئة المنظمات السياسية الفعالة والشك في الأحزاب السياسية كمؤسسات . وفي ظل غياب أحزاب قوية ، تسيطر الشخصيات والأفراد على صنع القرار . وعلى مستوى البلديات ، يترشح المرشحون عادة على قوائم مستقلة تشكلت من خلال الروابط القبلية أو الشخصية ، وليس كأحزاب سياسية . قلة من القوائم التي تنظم حملات قوية ، وقد تعقدت الحملات بسبب جائحة كورونا، حيث أن اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية لديها أنشطة محدودة.

وتشمل أبرز التوصيات ما يلي:

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/المجتمع الدولي/القادة السياسيون الليبيون

- اتخاذخطوات منسقة لضمان إشراك كل المجتمع الليبي، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات العرقية، والشعوب الأخرى الممثلة تمثيلاً ناقصاً في الحوارات السياسية.
- بناء عمليات الحوار على أساس من الشفافية، والاعتراف بأن بأن الانتخابات ليست النتيجة النهائية لأي حوارات ؛ بل إنها خطوة نحو المستقبل الديمقراطي لليبيا ، لكن يجب ألا يُنظر إليها على أنها الوجهة الوحيدة.
- تأسيس التقدم السياسي المستقبلي على إطار قانوني مقبول. النظر في جدوى واستصواب إجراء استفتاء دستوري لتوضيح المؤسسات والعمليات التي ستشكل النظام السياسي في ليبيا قبل إجراء انتخابات وطنية لاختيار برلمانيين جدد أو رئيس.

حكومة ليبيا - حكومة الوفاق الوطني

- النظر في مراجعة الإطار الذي يحكم انتخابات المجالس البلدية من خلال تحليل نظام التصويت في الكتلة وإعادة النظر في المقعد المخصص لقدامى المحاربين المعوقين ، وربما السماح لأي لأي شخص من ذوي الإعاقة بالتنافس أو إضافة مقعد إضافي.
- الاستمرار في الموافقة والالتزام بالميزانيات المطلوبة من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية والوكالات الحكومية الأخرى المشاركة في الانتخابات في الوقت المناسب . إذا تم التخطيط للانتخابات وتم تأجيلها لاحقًا ، فيجب التأكد من إمكانية ترحيل الميزانيات بين السنوات التقويمية.
- النظر في الجمع بين مسؤوليات وتفويضات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية تحت كيان واحد يشرف على الانتخابات على المستويين البلدي والوطني.
- إلزام المجالس البلدية بتوفير الموارد الكافية لكي تتمكن من إنجاز واجباتها على النحو الذي ينص عليه القانون 59، وهو الإطار القانوني لتحقيق اللامركزية. توفير التدريب المنتظم لأعضاء المجالس البلدية الجديدة لضمان فهمهم لأدوارهم ومسؤولياتهم.
- التأكيد على جميع الأجهزة الأمنية التزامها بالاحتراف والنزاهة في ضمان أمن الانتخابات لجميع المواطنين والمتنافسين السياسيين.

"الحكومة المؤقتة" - الجيش الوطني

- الانخراط مع العناصر الأمنية شرقاً وغرباً على سبيل المثال ، من خلال "لجنة العشرة" التابعة لحكومة الوفاق الوطني / الجيش الوطني الليبي التي أصدرت وقف إطلاق النار في 23 أكتوبر / تشرين الأول) لاستخدام العناصر الأمنية ذات الصلة لتوفير الأمن الفعال للانتخابات على أساس إقليمي / بلدي ؛ وإعادة التأكيد لجميع العناصر الأمنية على التزامهم بأن يكونوا محترفين وغير متحيزين في ضمان أمن الانتخابات لجميع المواطنين والمتنافسين السياسيين.

- تعزيز مناخ التسامح في الشرق إزاء اختلاف الآراء والانتقادات، بما في ذلك عن طريق منع والتصدي لحالات خطاب الكراهية والترهيب والعنف ضد أولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير.
- الالتزام بعدم التدخل في عمل مجموعات مراقبة الانتخابات الدولية والمحلية أثناء قيامها بأنشطتها قبل الانتخابات وأثناءها.

هيئات إدارة الانتخابات - المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية

- ا الالتزام بإجراء حملات تسجيل وتوعية الناخبين على نطاق واسع للانتخابات الوطنية والمحلية ، بما في ذلك العناصر المستهدفة التي تهم الفئات المهمشة. توفير الوقت الكافي بين الإعلان عن موعد الانتخابات ويوم الانتخابات للحملات الانتخابية، والحفاظ على اتساق مواعيد الانتخابات، والإبلاغ عن التغييرات بوضوح، وضمان أن تكون حملات التعليم والتسجيل شاملة ومستهدفة لمجموعات الأقليات.
- ضمان إمكانية إجراء الانتخابات في جميع مناطق البلاد قبل الالتزام بتسلسل انتخابي معين، وإطلاق الاستعدادات مع توفير الوقت الكافي لضمان جهود توعية الناخبين والمرشحين ، وتعزيز الأمن ، والالتزام بالاجراءات الوقائية لجائحة كورونا والاستعدادات الضرورية الأخرى.
- العمل على بناء نظام وطني واحد لتسجيل الناخبين.
- تنفيذ إطار عمل للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل لضمان سهولة الوصول إلى عمليات التصويت وشمولها ، والتأكد من أن المواد الانتخابية ، بما في ذلك بطاقات الاقتراع ، متاحة بجميع اللغات الأصلية ذات الصلة.

الأحزاب السياسية والمرشحين

- إصدار توصيات مشتركة لإشراك الأحزاب السياسية في العملية السياسية لضمان أن تلعب الأحزاب دوراً أساسياً في الانتخابات المستقبلية.
- البدء في التحضيرات الأولية للانتخابات الوطنية المخطط لها من خلال بناء وصقل عمليات التنظيم الداخلي، والتواصل مع العضوية، والرسائل.
- بذل جهود متضافرة لتعزيزالتنوع بين المرشحين.

منظمات المجتمع المدني

- تقديم توصيات ملموسة وواقعية وقابلة للتنفيذ للسلطات الانتخابية في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية.
- مراقبة العملية الانتخابية والنظر في رصد فترة ما قبل الانتخابات وإجراء تحليل للإطار القانوني.
- تصميم مبادرات توعية الناخبين والتشجيع على التصويت (GOTV) التي تستجيب للوائح التعامل في ظل جائحة الكورونا، على ألا تكون حصرية عبر الإنترنت بحيث يمكن الوصول إلى شريحة أوسع من السكان. وينبغي أن تستهدف هذه الجهود أيضاً الفئات المهمشة، بما فيذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأقليات العرقية.